الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

سياسيون بلا سياسة!

عامر القيسي
اعلامي

في الازمة تظهر الحكمة. هكذا يقال عادة في محافل الحياة كافة بما في ذلك المستوى الشخصي ولن نلجأ لطبيعة وطريقة ادارة ازمات البلد منذ سقوط الدكتاتورية في ٤/٩ /٢٠٠٣ وهذا حديث طويل ومحزن، ولكن لننظر الى الازمة الحالية المتعلقة بالتهديدات التركية لغزو اراض عراقية في منطقة كردستان بحجة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني p.k.k باعتبار الحزب منظمة ارهابية من وجهة نظر الحكومة التركية وتحولت التهديدات الى تحركات علنية وعملية على الارض بمختلف صنوف الاسلحة وعلى لسان كبار المسؤولين الاتراك ونقول ايضا لن ندخل في الخلفيات التاريخية لمثل هذه التحركات سواء كانت من تركيا او من دول الجوار الاخرى بل حتى من العراق تجاه جيرانه ولكننا نسأل الحكومة والبرلمان والاحزاب السياسية الوطنية بمختلف تلويناتها الفكرية والايديولوجية سؤالا محددا وهو:

كيف تعاملتم وتتعاملون مع ازمة خطرة من هذا الطراز يتعرض فيها الوطن للخطر؟

والوطن هنا ليس بمعنى الجغرافية والحدود فقط وانما بمعنى حاضره ومستقبل عمليته السياسية القيصرية القائمة الان بكل تعثراتها وانجازاتها وان كانت هذه الانجازات تحتاج الى جهد جهيد لاقناع المواطن العراقي البسيط بانها انجازات!

ان قراءة اولية للصورة التي تشكلت وافرزتها ازمة التهديد التركي تولد لدينا انطباعا اوليا وصحيحا بان الاطراف العراقية المعنية بمستقبل العراق وعمليته السياسية قد تعاملوا مع هذا التهديد (الازمة) برؤية مشوشة غير واضحة المعاني وتفتقد الى عقلية العمل السياسي الاحترافي الستراتيجي في ازمة عنوانها الوطن في خطر.

وهنا لا نستثني احدا. لقد تحولت مواقف مواجهة الازمة الى مواجهة تصفية حسابات وانتقادات وتوريط وتشف ولا مبالاة وخوف وتهدئة وانتظار المعجزة من الآخرين (كلا على ليلاه) لم يكن هنالك عمل منهجي مبني على اساس الاجابة على السؤال الاول:

لماذا تحركت تركيا الان بهذا الاتجاه؟

والانتقال للاجابة على السؤال الثاني ماالذي تريده تركيا من هذا التحرك؟

ثم الاجابة على السؤال الثالث كيف نرمي خلافاتنا خلف ظهورنا او نؤجلها ونقف صفا واحدا في مواجهة الازمة بروح المسؤولية والخوف على الوطن ومستقبله واضعين خطوتنا الاولى على ارض صلبة لا زلق فيها؟

واذا افترضنا ان جواب السؤال معروف عند طرف وجواب السؤال الثاني مكشوف عند طرف اخر فاعتقد بان الجميع قد وقفوا مكتوفي الايدي اما الاجابة على السؤال الثالث فلا يعرفون ماذا يفعلون وكيف يتوحدون من دون اجتهادات من يده في النار والاخر في الماء البارد وخلفيات بيتي لم يحترق بعد!

هل يدرك السياسيون العراقيون ان المواطن العراقي يقف مذهولا امام روحية مواجهة هذه الازمة.. روحية الاستخفاف بالتاريخ والجغرافية والحاضر والمستقبل.. روحية اقتناص المكاسب بلحظات يعتقد البعض انها ضعيفة ورخوة في هذه المنطقة او تلك في الجسد السياسي العراقي المتعدد الأنشطارات ويسأل هل حقا هؤلاء الذين يتصدون لسياسة البلد ويواجهون الازمة بهذه الطريقة التي تدعو للاسى؟

في حرب الخليج الثانية اختفى الجمهوريون والديمقراطيون من ساحة الخلافات وبرزت المصالح العليا الحيوية للولايات المتحدة الامريكية في مواجهة الازمة وبعد ان هدات العاصفة وتحققت الاهداف السياسية لامريكا جلس الفرقاء يختلفون ويتناقشون ويبحثون عن المكاسب كان ذلك عام ١٩٩١ على المستوى العالمي.

وعربيا اصطف لبنان بكامله خلف جيشه الجديد في مواجهة منظمة فتح الاسلام في مخيم نهر البارد ووضع الجميع خلافاتهم المستحكمة منذ سنوات وسنوات على رفوف عالية واغلقوا ملفات المكاسب لسبب بسيط وواضح هو ان وطنهم لبنان كان في خطر وما ان انتهت الازمة وحقق الجيش أهدافه حتى عاد الجميع مرة اخرى للاختلاف والحوار والانتقاد ولي الاذرع.

هذا هو المنطق الوطني الحقيقي وهذا ليس تقريعا لاحد لكنها كلمات وافكار تدعو للعمل السريع والجاد والمسؤول والوطني من اجل مواجهة الازمة واحتوائها وتفكيك عناصرها ثم حلها ورفع فتيل تفجيرها بعيدا عن تغليب الصراعات الثانوية على الموقف الاساسي لانقاذ الوطن من الخطر.

اختبار حقيقي امام القوى السياسية العراقية الحريصة على وحدة الوطن وحاضره ومستقبله ليثبتوا انهم اهل لقيادة البلد الى شاطئ الامان

واخيرا نسأل:

هل اجتياز هذا الامتحان يمر عبر تأخر مجلس النواب في التصويت على مشروع قرار يرفض التهديدات واحتمالات الاجتياح التركي؟

انه مجرد سؤال!

قانون التقاعد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ المعدل .. خيبة أمل

ابراهيم حسين ماشاء الله
متقاعد

ان قانون التقاعد الموحد المعدل جاء مخيباً لتطلعات المتقاعدين بالنظر لعدم شمول هذه التعديلات زيادة حقيقية متناسبة على الراتب التقاعدي حيث لا تتجاوز هذه الزيادة للدرجات الوظيفية من الدرجة الثانية والى السادسة مبلغ (٢٢) الف دينار بالمعدل والتي تشكل هذه الشريحة حوالي ٨٥٪ من اجمالي المتقاعدين الذين يقدر عددهم بأكثر من مليون وربع المليون متقاعد بينما استفاد ذوو الدرجات الخاصة نحو (٤٠٠) الف دينار بالمعدل ولم يتجاوز عددهم (٢٠٠٠) متقاعد.

وندرج في أدناه الملاحظات والتحفظات التي توضح هذا الغبن الذي لحق بهذه الشريحة وهي كالاتي:

١- ان قانون التقاعد الموحد قبل تعديله حدد الراتب التقاعدي بنسبة ٨٠٪ من الراتب الوظيفي لأقرانه في الخدمة وذلك للمتقاعد الذي له خدمة تقاعدية لا تقل عن (٣٠) سنة كحد أعلى. ألا ان التعديل الاخير اجرى نوعاً من الالتفاف على هذه المواد ٦، ٧ وغير نصها لغرض امراره على البرلمان واصبحت تقرأ كما يأتي:

المادة ٦– أولاً- يستحق الموظف الذي يحال على التقاعد الراتب التقاعدي اذا كانت مدة خدمته التقاعدية لا تقل عن (١٥) سنة ولا يقل عمره عن (٥٠) سنة.

المادة ٧– اولاً- يحتسب الراتب التقاعدي على اساس نسبة تراكمية مقدارها ٢,٥٪ من معدل الراتب الوظيفي... الخ

وذلك في الحالات التالية:-

أ- اذا كان عمره بتاريخ الاحالة لا يقل عن (٦٠) سنة وله خدمة تقاعدية لا تقل عن (٢٥) سنة.

ب- اذا كان عمره بتاريخ الاحالة لا يقل عن (٥٥) سنة وله خدمة تقاعدية لا تقل عن (٣٠) سنة.

ج- المحال لاسباب صحية

د- المتوفى اثناء الخدمة

هـ- العسكري او قوى الامن لا يقل عمره عند الاحالة عن (٥٠) سنة وخدمة لا تقل عن (٢٥ سنة في مسلكه.

ثانياً- في الحالات الاخرى غير المشمولة اعلاه يحتسب الراتب التقاعدي على اساس نسبة تراكمية مقدارها ٢٪ من معدل الراتب في الخدمة التقاعدية الاخيرة عن كل سنة خدمة تقاعدية.

من ملاحظة نص المادة ٦ ، ٧ المعدل والجدول المرفق بالقانون نجد عبئاً كبيراً اصاب نسبة ٨٥٪ من المتقاعدين وكما يلي:

١- ان احتساب الراتب التقاعدي بنسبة ٨٠٪ من الراتب الوظيفي ممن لهم خدمة تقاعدية (٣٥) سنة واعتماده كأساس وجرى تخفيض هذه النسبة بمعدل ٢٧٪ عن كل سنة خدمة بحيث لغاية (٢٥) سنة خدمة بحيث اصبح الراتب التقاعدي بنسبة ٦٠-٦٨٪ من الراتب الوظيفي ممن لهم خدمة تقاعدية ما بين ٢٥-٣٠ سنة.

٢- ان القانون المذكور حدد في جميع نصوص مواده مبدأ ان تكون سنوات الخدمة التقاعدية لا تقل عن (٢٥) سنة ولا تقل عن (٣٠) سنة ولم يوجد أي نص يشير الى خدمة ٣٥ سنة وتعتبر هذه الحالة مخالفة قانونية يرجى الانتباه اليها من قبل وزارة المالية ومديرية التقاعد العامة واعادة احتساب الرواتب وفق نصوص الفائدة واعتماد مبدأ (٣٠) سنة خدمة كأساس.

٣- نشير الى الفقرة أ من المادة ٧ أعلاه ونود ان نبين او نسأل ما هو عدد المستفيدين من هذا النص قد لا يتجاوز عددهم العشرات، حيث يستلزم ان يكون المستفيد تم تعيينه بعمر (٣٥) سنة وخدمة (٢٥) سنة واحيل على التقاعد بعمر (٦٠) سنة وهذه الحالات نادرة جداً.

٤- كما يلاحظ عدم وجود توازن وفروقات كبيرة في الزيادة الحاصلة على الراتب التقاعدي ما بين الدرجات الخاصة والدرجات الوظيفية الاخرى بينما وصلت الزيادة للدرجات الخاصة ما بين (٣٥٠-٤٠٠) الف دينار شهرياً بالمعدل والدرجات الاولى بمعدل (٨٠) الف دينار شهرياً اما الدرجات الدنيا الاخرى وتشكل نسبة ٧٥٪ من اجمالي عدد المتقاعدين فلا تتجاوز الزيادة (٢٠) الف دينار بالمعدل شهرياً.

٥- من ناحية الدراسات الستراتيجية لاستثمار القوى العاملة في قطاع الدولة ومؤسساتها نرى ان تنفيذ هذا القانون سوف يشجع ويكرس المسنين في دوائر الدولة خلال السنوات القادمة مما يؤدي الى ضعف الاداء وعدم فتح مجال العمل للاجيال القادمة.

٦- كما لدينا تحفظات حول تخفيض رواتب المستفيدين من الورثة في حالة وفاة المتقاعد ونود ان نعلق على النسب الواردة في القانون بان الموظف يعمل طوال سنوات خدمته في الدولة لكي يضمن له راتباً تقاعدياً مناسباً يستعين به عند الكبر والمرض او يخلفه الى الورثة من بعده حتى لا يكونوا في عوز لا ان تقوم الدولة باستقطاع نسبة تتراوح ما بين ٦٠-٧٥٪ من الراتب التقاعدي للمتوفى وكانها الوريث (الممتاز) وهذا مخالف لكل القوانين الوصفية والتوجهات الاجتماعية لدى سائر الدول المتقدمة.

ان الدولة في تناقض تام في عملها فمن جهة تقوم بتوسيع المشمولين بالرعاية الاجتماعية ومن جانب اخر تستقطع مثل هذه النسب العالية من الراتب التقاعدي عند الوفاة.

وفي الختام نطلب من وزارة المالية ومجلس النواب ان يعاد النظر في هذه النصوص والمواد التي اشرنا اليها واعادة النظر في التعديلات الاخيرة مع اعادة احتساب الراتب التقاعدي باعتبار مبدأ (٣٠) سنة خدمة كأساس للاحتساب وفقاً لما جاء في القانون الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ وان يكون هاجس هذه المواد هاجساً اجتماعياً اكثر من هاجس الموازنة المالية لصندوق التقاعد لان هذه الشريحة تمثل الطبقة المثقفة وقد عانت الكثير في العهد السابق من الحرمان والاهمال نظراً لكونها الشريحة الرائدة وحاملة راية التقدم والتحولات الاجتماعية في المجتمع.

الزراعة والأمن الغذائي

د. عادل اليابس
باحث

تعاني الدول النامية عجزاً في غذائها يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي المحلي عن تغطية الطلب المحلي على الغذاء وذلك نتيجة العديد من المعوقات والمشكلات، لعل من أبرزها محدودية الموارد الزراعية وتخلفها في تلك الدول، وتدني المستوى التقني المستخدم في الإنتاج، واتجاه الطلب الغذائي للزيادة بمعدلات مرتفعة. في ضوء معدلات النمو السكاني العالية في تلك الدول، والتحسن النسبي في مستواها المعيشي.. ومن المتوقع أن تزداد حدة المشكلة الغذائية في الدول النامية في ظل تحرير التجارة العالمية للغذاء، توافقا مع اتفاقية التجارة الدولية، وكذلك ارتفاع أسعارها، مما يعني زيادة المنافسة من المنتجات الغذائية المستوردة لنظيرتها المحلية، وكذلك ارتفاع أسعارها، مما يعنى زيادة أعباء فاتورة الغذاء للدول النامية. ولا شك أن هذه الأزمة الغذائية تؤدي إلى العديد من النتائج والمخاطر والسلبيات التي تؤثر بشكل خطر في أمن هذه الدول سواء الغذائي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

ولمواجهة هذه المشكلة فإن كل الدول النامية قد اتجهت ولو بدرجات مختلفة نحو حل المشكلة الغذائية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي. وذلك من خلال برامج وخطط التنمية الزراعية.. ولهذا يجب تبني خطط تنمية زراعية طموحة ضمن خطط تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستديمة، وذلك لتحقيق عدة أهداف، ومن أهمها الوصول لأكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي، ولا يقتصر دورها على المستوى المحلي فقط، بل تمتد جهودها التنموية إلى كثير من دول العالم خاصة العربية والإسلامية، استنادا إلى القناعة التامة بأهمية وضرورة تحقق الرخاء والأمن والخير والعدالة لكل البشر.

قد يكون من المناسب تعريف وتأصيل المفاهيم المرتبطة بهذه المقالة مثل مفاهيم الأمن الغذائي وعلاقته بالتنمية الزراعية والتنمية المستدامة.. وتعدد تعاريف الأمن الغذائي نتيجة تباين وجهات النظر لهذا المفهوم، حيث يركز البعض على أن الأمن الغذائي يعنى "قدرة وطن أو إقليم معين على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية في الحالات الحرجة والطارئة الاستثنائية".. معنى أنها تركز على مفهوم التخزين فقط وظرفية الهدف ومن ثم على بعض السياسات الجزئية لهذا المفهوم.. ويرى فريق آخر أن مفهوم الأمن الغذائي يعني " قدرة الحكومة أو الإدارة الإقليمية على توفير أهم السلع الغذائية الإستراتيجية للسكان في وقت الحاجة بالكمية والأسعار المناسبين ويرى فريق ثالث أن هذا المفهوم يعني" توفير الغذاء الكافي لضمان حياة صحية ومنتجة لجميع المواطنين في جميع الأوقات" ويربط البعض بين مفهوم التنمية الزراعية والأمن الغذائي.. حيث يرى أن الأمن الغذائي يمثل الجانب السياسي القومي من التنمية الزراعية وأهدافها وهو يسهم بالسعي نحو تقليص الفجوة بين الطلب على المنتجات (أو الاحتياجات الاستهلاكية) الغذائية ومستلزمات إنتاجها وبين ما ينتج منها فعلا، وذلك بغرض تخفيف الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الاحتياجات الغذائية وخاصة الأساسية منها، ومن ثم تجنب التعرض لضغوط التبعية الخارجية.

ويتضح من تحليل واستعراض هذه التعاريف لمفهوم الأمن الغذائي أنها جزئية حيث إنها تركز على جانب أو أكثر من جوانب هذا المفهوم دون النظرة الشمولية له، وعلى هذا فيمكن اقتراح التعريف التالي لمفهوم الأمن الغذائي والذي يشكل أهدافه ووسائله ونتائجه، ولعل شمول هذا التعريف يكون هو المعيار والفيصل للحكم على مختلف الأهداف والسياسات والبرامج والنتائج المرتبطة به من حيث علاقتها بهذا المفهوم من ناحية وكذلك مستوى النجاح والفشل في تحقيقه من ناحية أخرى حيث إن غياب أو نقص هذا الشمول يؤدي إلى اختلاط وتداخل الأمور.

ويعرف الأمن الغذائي في وطن معين أو إقليم معين بأنه " أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك وترشيد الاستهلاك في صوره كافة لكل السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء أكانت تصديراً أم استيراداً، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير هذه السلع الغذائية بكميات ونوعية كافية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم وبأسعار موافقة لمستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستديمة".

ويتضح من هذا التعريف العلاقة" العضوية" بين مفهوم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستمرة، وأنه أحد مكوناتها، ومن ثم فإنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي بلا تنمية زراعية مستدامة، وفي نفس الوقت فإن التنمية الزراعية هي إحد مكونات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستديمة، وتعني التنمية المستدامة أو المستديمة Sustainable Develop-ment الزيادة في النمو الاقتصادي مقاسا بإجمالي الدخل الوطني في ظل المحددات التالية:

(١) أن المحيط الحيوي للإنسان (كل الكائنات والمخلوقات) يمثل محددا للنمو الاقتصادي.

(٢) أن الحفاظ على البيئة وتوازنها أحد الأهداف المهمة للنشاط الإنساني بجانب النمو الاقتصادي.

(٣) أن العلم والتقنية لا يصلحان منفردين لقيادة التطور أو الحضارة الإنسانية.

(٤) ضرورة التوزيع العادل والمساواة بين جميع البشر سواء على مستوى الأجيال الحالية أو الأجيال المستقبلية.

(٥) ضبط معدلات النمو السكاني مع التركيز على تنمية رأس المال البشرى.

الاستراتيجية العراقية لتحقيق الأمن الغذائي

تستند هذه الاستراتيجية إلى عدة ركائز محورية هي:

نظرة ديناميكية تتمثل في الاستفادة القصوى من كل إمكانات العلم الحديث والتقنية المتطورة في العالم بأسره.

- اعتبار أن الإنسان العراقي هو الهدف والوسيلة في أية عمليات تنموية.

- التخطيط للتنمية طويل المدى على أن يتم ذلك من خلال خطط خمسية تأخذ في اعتبارها مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية.

- توازن التنمية وشمولها واستمراريتها، بمعنى أن تضم كل قطاعات الاقتصاد وأنشطته، وكذلك كل المناطق الجغرافية، وتشمل مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التوازن البيئي، وذلك بصورة مستدامة.

- الحرية الاقتصادية ومبادئ الاقتصاد الحر.

وبهذا يجب وضع خطة تنموية شاملة يحدد لها مدى زمني، كأن تكوت الخطة التنموية الخمسية الاولى للسنوات من ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٣,

ستراتيجية الأمن الغذائي والتنمية الزراعية:

عند تحليل ستراتيجية التنمية الزراعية وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي يتضح عدة حقائق مهمة وأساسية منها:

(١) شمول وتكامل سياسات وبرامج الأمن الغذائي.

(٢) التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي مع كل صور الدعم والتشجيع له.

(٣) ارتفاع مقدار الدعم الموجه للتنمية الزراعية ومن ثم الأمن الغذائي بمستوى قياسي وخاصة في سنوات محدودة.

ويجب تضمن خطة التنمية الزراعية السياسات المستهدفة تحقيق الأمن الغذائي العراقي ومنها:

١- تغيير مفهوم واهداف وزارة الزراعة من زراعة الارض وفلاحتها الى مفهوم انتاج الغذاء والتنمية الريفية.

٢ - دعم الإنتاج الزراعي والغذائي، إما من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية، أو دعم مستلزمات إنتاجها.

٣- توفير التمويل اللازم والكافي وبشروط ميسرة.

٤- تنمية الموارد البشرية، من خلال إنشاء مراكز البحوث ومراكز وبرامج التدريب والإرشاد الزراعي.

٥- إقامة مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة مثل الأسواق والطرق الزراعية والسدود والآبار والمخازن المبردة وصوامع الحبوب وتجميع وتحليل البيانات والإحصاءات الزراعية.

٦- التكامل الأفقي والرأسي للقطاع الزراعي.

٧- إعفاء مستلزمات الإنتاج الزراعي من الرسوم الجمركية، وعدم وجود ضرائب دخل، وكذلك الحماية الجمركية لبعض المنتجات الوطنية التي حققت مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي.

٨- دعم المستهلك النهائي من خلال دعم أسعار المواد الغذائية المستوردة.